حواشي الأخوين
على
حاشية التجريد

حاشية الامويين على
شرح التجريد

حواشي اخوين
على حاشية التجريد

١٠٤

حاشية الاخوين على حاشية الخيالي

(٤٠)

كما بني الك

نيست تاثير ز ايثار دل و جان ا،
من و ايثار تو تا از دل و جانم اثرست
قا ايثار من خرم ايثار جانان دل
قا ايثار ما دلها از خود و اثر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي من علوب السعداء بتجريد العقائد والشكر للشكور
الذي شرح صدور العلماء بتسديد القواعد والصلاة على النبي المبين
سيف السعداء وعلى آله المختص من أسباب الشقاء وعلى أله الأمين أما
أصحاب أولي التوحيد وصحابته الذين هم أشراف أصحاب الجلالة
فلما كان مزيد الأنس على سائر المقامين عند أبي الأنس بمعارف الحاضرين
وقف على من أراد من غير عصاة المتقين أن يسعى في تحلي نفسه الزكية
بجواهر العلوم البهية والتنقش في قوته المتصورة الجلية والهيئة على
وجه مأمون والعصمة سبيل أصول الدين المخرج من حبائل
التقليد الى فروع اليقين سماه وعاني قوسي المنصوبة الى السيد المرحاني
المكتوبة على شرح التجريد لشمس الأصفهاني غاية ملتمس الأخيار الأفاضل وغصة
اغيار الأماثل ومقاصد الطبائع النقاد ومتواقف الأذهان الوقاد
وإياه كالمحجة على الطريق القاصد والدرة الناصعة والسبيل الصراط الكنود
عقائده واستكشاف رموز دقائقه لكي لا تتوارى على سرار الطلبة لا تحط بها
الأوهام ولا تلابس شريفة لا تهتدي بها الأبصار الأوهام أورد عليه اعتراضات
عرضايته وهي مراده بشوهها سعر أنامله ولم تشمل بسول سعي التحول تم
انه واجب القبول حيث حال واقتراع سهمك عالم السعي إليه فملك علما
يجعل الورود الأفكار وافيل إلى العامل والاستبصار وملكه تنفس سحاب الطور
عذوبة وأنوار وهي ظلمة الليل البهي غرة نهار وكسب الشقي المواضع المعلمة بهدى

من الكسل الى النهاوند والاصابات فاتت من مراتب الطور نارا وقضيت
من مشاهدتها او طارا خاروت ان اخر وسعها انتتح على وافورها بالفتح
الذي والمحض عن سعي الاعراض آفاتها وانزله منزلا كان لم يكن شاهدا مذكورا والنظر
الى بعضها وإجعله هباء منثورا ولما تمائي عائشا وذلك فصل اسباب بوبين
وجوث العاذل من الندم ان تحف الغرا الى اوليا النعم سعيه على قدر قدر
وجهده على حسب مكنتهم اردت ان اعرض وكل عاشق من هو سلطان
طوائف الانام وبه على سلاليم السلام وقرى أجاج الإيمان وبهي وجوه الأيام
وطلح صبح الصلاح وعاسب غرة النجود وليح وجه الجباه واسلاء القلوب بالسرور
عاش الذي صوله لا تترك السعد وسبلا فاجا وشوكة حملت الفوات ماء اجاجا
وعده وخيله يحمل الافلاك ذبولا وعدوه لين حليج الطبال طولا ولم يراجحا
الغنم او ياب في قلب بعضه وسوده نعم لم يسمح في الايران فالنوران فتل
اسوده ولو دامت الدولة كانوا كغنم بهم رعايا ولكل لبس وعام وهو
واضح اساس الطراب رامح مواضح العقائد المصفى نسب الهدى بجميع
الكمالات الانسية المسعاد لطبيعة الوفاء وجوح وعاش الاطاره شوهها المستفاد
من وهدة الفساد واشعة الافكار وسوهها المستفي في الضلال الحدر عن
العيان والانهيار لاستشهار استشهار النسيم في نصف النهار وهو سلطان
السلاطين حاج فسلطين الذي هو اولى البلاد نزاهة واول البيت
بناءه احد جناحي الدنيا الملوء بالزهد والتقوى وعلى الآثار المحمودة
والمساعد المعهود العلم ابد نصره وامره ابد ملكه وعمره عالم الوصول

ان الماخوذ فى التعريف هو الثبوت لغيره الذى هو الوجود
لغيره والعرف الوجود العينى وليس احدهما عين الاخر بل قسم
من مطلق الثبوت هو الثبوت على ان المفهوم المذكور مما يلزم
التعريف المذكور بحسب نفس الامر لا انه نفسه قال صاحب
المقاصد لا نسلم ان الذى يحكى وجوده الا المعقول من الحصول
فى الاعيان او الاذهان وقال بعض الاعاظم ان الامكان مأخوذ
فى كل من حقيقتى الوجود والعدم وهو عبارة عن سلب الضرورة
عن طرفى الوجود والعدم حال بعض الاطراف وهذا التعريف
بظاهره لان المراد بالامكان اما الامكان بلا شرط زائد فينتقض
بالموجودات الخارجة لاشتراط الحصول عند العقل فى صحة
الاخبار واما الامكان مطلقا فيتناول التعريف المعدومات
المعرفة والجواب ان الحصول عند العقل شرط صحة الحكم ممن يعلم
الاشياء حاصلا لا شرط اصل الصحة لجواز الحكم ممن يعلم الاشياء
حاصلا بأصل الوجود وبدون ان يرتسم منها الصور فى ذهنه
تأمل قال وهذا سلب اى حال بعض الاكابر كما سلب الفاعل
والمتعلق عن المعدوم سلبا لنفس الوجود وسلبا النفس اما سلب
المطلق او سلب التقيد المنافى الا المطلق ولا شك ان التقيد الذى هو
وصف المؤثرية والمتأثرية ثابت للمعدوم بمعنى ان يكون المسلوب
هو المطلق الذى هو الوجود وسلب المقيد عين مفهوم المعدوم

هذا اول ما اثر

اقول هو ان فهمى نفس ذلك
الوجود من العلم او الخارج
لان خلو هو الوجود
الوجود

هذا

هذا وانت خبير بان نفى الانفصال عن المعدوم كما ذكره ذلك
البعض ونقل عن المشى الصالى وجه اولى به بعرف الشفا وانما
المتأثرية له الى مفهوم مما قرب من مفهوم الانفصال لانخ عن
مآل بعض الاعاظم فيه نظر اما اولا فلان معنى الفاعل هو الموجد
المؤثر ومعنى المنفعل هو الموجد المتأثر عنه الامر ان سلم انهما
لا يكونان الا فى موجود من قوله فمراده ان معنى هذا لا يكون
تعريف الموجد بالفاعل بعيدا لتضمنه اخص من الموجود
لصدق الموجد على المعلول الاضطرارى الفاعل بتكلف حال
بعض الاكابر لا يقال ان بعضهم قد حمل هذا الكلام على المسامحة
والبناء على الغالب وجود التعريف اللفظى بالالفاظ المفردة
الدالة على الصورة المقصودة بالحاظ بقرينة عرضية لانا نمنع
وجود قرينة واضحة دالة على كون المراد من الفاعل خارجيا او
لازمه اعنى معنى الموجد وقوله اما يلزم انه حال بعض الاعاظم
وبعد ما كان كذلك يحتمل ان يكون التعريف لانا نقول
من لم يلتفت وانما الساقط هذا التعريف قوله احد سببى
لا سبب له فى الأول او وصف غير السبب اى السبب مع صفة
السببية اى المؤثرية وعزما فى عبر الأول قوله بسبب الجزء الخ
مآل بعض الاعاظم فيه نظر لانه يلزم بمقتضى هذا التحقيق ان يكون
تعريف كل مشتق بعينه ما يحققه فلا خذ الاشتقاق باخذ الانتماء

هذا اول ما اثر

وليس كذلك اذ يجوز مثلا تعريف الحساس المتحرك بالارادة ولا
يجوز تعريف الاحساس بالحركة الارادية وبه تم قال ويمكن المقام ان
السؤال عن المشتق قد يكون عن مفهومه فان اجيب بمشتق آخر
يكون تعريفا لماخذ الاشتقاق بماخذ الاشتقاق فان قيل ما المتحرك
أجيب بانه الخارج من القوة الى الفعل وقد يكون السؤال عما
صدق عليه المشتق فح لا يكون التعريف بالمشتق تعريفا لماخذ الاشتقاق
بماخذ الاشتقاق كالحساس والمتحرك بالارادة ولا شك ان تعريف
الموجود بما يمكن ان يخبر عنه ليس من قبيل الوجه الاول والا لزم ان
يكون تعريفا للوجود بامكان الخبر وهو باطل وقد تكلف بعض الاذكيا
وقال ان المحشي لم يدع ان تعريف المشتق على الوجه الاول الذي
هو المراد بلا شبهة تعريف للماخذ بالماخذ بل ادعى ان تعريف
المشتق تعريف لماخذ الاشتقاق سواء كان بماخذ الاشتقاق الحرف
كما في التعريف الاول او بالاستعانة من الحرف المشتق استتباعا
فاهمه كما في التعريف الثاني فان تعريف الموجود بما يمكن ان يخبر
تعريف بسبب امكان الخبر كما صرح به في شرح المواقف ثم يرد
عليه ان الكلام في تعريف الوجود وما ذكره تعريف [illegible]
هذا ولا يلتفت الى ما توهم من ان الوجود عند القاضي عبارة [illegible]
عن امكان الخبر الفعل والانفعال فح يجوز ان يكون الوجود وعنده [illegible]
مولانا المرتضى عبارة عن امكان الخبر وعن الفعل والانفعال [illegible]

وانما لم يكن الاعتماد واه فان قلت قد ذكر المحشي فيما بعد ان منع
البديهة مبني على التعريض لها بخلاف بداهة التصور قلت
ان البداهة المذكورة هناك هي بداهة التصديق بحلية الشيء
المتصف بالوجود ولا شك في استغنائها عن التعريض والبداهة
المذكورة ههنا هي بداهة التصديق بحلية الوجود وفيه قد نقل
قال المحشي في شرح المواقف وصاحب المقاصد بعد الاحتجاج
من يعرف ان الوجود معلوم بخصوصه لا يكون تعريفا له
فيصلح تعريفه وغيره آه قال بعض الافاضل فيه جواز ان الكلام
في التصور بحسب خصوصه هذا ويمكن ان يتكلف ويقال يحتمل
ان يكون الوجود مختارا على بعض الاشيا انه البداهة ومشتبها
بالبعض الآخر ويكون المعرف بالوجه العام مميزا عما اشتبه
فيحصل التصور بخصوصه بلا شبهة يدل عليه ما نقل عنهم
المحشي من تمثيل الدائر وفيه وليس بشيء آه قال بعض
الافاضل ان مناط الاستدلال على بداهة الوجود بالسبق
وهو متحقق في جميع الاجزاء وهذا القول شيء هذا وهنا بحث
في نفسه لكن المتبادر من عبارة صاحب النقد ما حمل عليه المحشي
وفيه لانه اذ لم يعلم آه قال بعض الافاضل ان المستدل لا يعلم
معنى هذا التجوز من بداهة التصديق ببداهة تصور الوجود قبل
الاستدلال واما بعد الاستدلال فلا يتم عدم علمه لانه حال الحصول

الوجود والعدم سابق على البديهي وان لم يكن على البديهي اول بالبديهة
فنعلم ان البعض الغير البديهي ليس هو الوجود والعدم هذا ولا يخفى ان
الحكم ببداهة التصديق على هذا التقدير يكون حكما على بعض الاجزاء
بالجملة فلا تتصور الصغرى قطعا فتامل ق ف فلا شك انا نحكم انه
حاصله احضار الجزم بمعنى احد مغايرين للمذكورين اما مغايرته الاول
فلان الجزم بانها حصوصة الحواب مثلا ساهية واما مغايرته للمعنى
الثاني فلعدم زوال هذا الجزم عند زوال الجزم بالجوهرية فلا يرد
عليه ما قال بعض الافاضل من انه ان اريد بالجزم بان العلة موجودة
الجزم بان العلة احد الوجودات المحالة الزوال فلا يجدي نفعا
وان اراد به الجزم بالخصوصية حدلك هو الجزم الثاني بعيد وان
اريد به الجزم بمعنى احر غيرهم والانصاف انه لا فرق بين العبارتين
ق ف وحدنا الاعتماد بان العلة موجودة باقتضاء آه اعترض عليه بانا ان
اراد انه لا يزول اعتماد وجود العلة المتصفة بالجوهرية ثم وان اراد
انه لا يزول الاعتماد بوجود العلة مطلقا فهو مسلم لكن هذا لا يفيد
لان المعتمد هو العلة المخصوصة المتصفة بالجوهرية واجاب عنه
المحشي في بعض كتبه بان معنى الكلام ان ملاك العلة يحمل
عليها انها جوهر ويحمل عليها انها موجودة والملاحظ العقل وهذا
المحمل يعتمد الوجود ويكون وجود جوهر ملاحظ مع الوجود وبدون
هذا التقدير كما اذا قيل زيد ضارب فان المحمول هنا ليس هو الضرب

المقيد بكونه ضرب زيد فالذي لم يزل هو الاعتماد بالوجود المحمول
على ملاك العلة او وجود مطلق العلة ق ف علامة السرطراء منشا هذا
السوال غلط المحصوصية المتبادرة منها الكلية وعلامة الجواب حملها
على الجزئية ق ف منقدا آه قال صاحب الفوائد ان اتحاد مفهوم العدم
لا دخل له في الاستدلال بل على تعدد مفهوم العدم كان بطلان المحرز اظهر اذ
يزيد على هذا احتمال آخر وهو ان يكون زيد في المثال مصنفا بالعدم بمعنى
آخر فالاولى ان يحذف من البين فتامل ق ف قلت المحراب اعترض عليه
بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المحرز ملاحظ احد ملاك المعاني المختلفة
من غير ملاحظة لفظ الوجود اصلا فان هذا المعنى شامل للجزم وغيره فلا
يستلزم الاشكال المتقدم وانت خبير بان المراد بالمعاني في قوله باحد ملاك المعاني ليس
جميع المعاني بل بعضها فلابد من ضابط والضابط المعلوم المحقق هو الاستناد
الى لفظ الوجود ق ف كيف لا نجزم بالانتفاء قال بعض الافاضل قد يقال ان
ان معنى قولنا زيد معدوم بعدمه الخاص هو معنى قولنا زيد ليس بموجود
بوجوده الخاص بل هو اخص منه فاذا وجد زيد بوجود اخر او عدم بعدم
صدق انه ليس بموجود بوجوده الخاص وكذب انه معدوم بعدمه الخاص فلا يكون
حصر اعتماد الاعتماد بعدمه اجنبيا هذا والظاهر ان منشا هذا الخطاء الاخير
الالتباس وعدم التفات مفهوم العدم الخاص وكلام المحراب قد يوهم ما ذكرناه وهذا
آخر التنبيه المذكور والكلام على الاشكال ق ف وهذا الدليل اعم من الوجه الاول قال
بعض الافاضل واعلم ان المدعى ليس الا ثبوت الوجود المطلق المشترك بين واجب الوجود
وممكنه وهو الاعتماد بالوجود المحمول

كان الموصوف معدوما كذلك انصاف معدومة مثلا رجل معدوم
ركب على فرس معدوم وبيده سيف معدوم الى غير ذلك والمثبتون
للموجود الذهني يجوزون تخيل رجل كذلك والقائلون بالحال يوافقونهم
في جميع ذلك الا في ثبوته في فوق دراكة فوق واما ملاحظته او
بعض الاعلى فقد منع اشاعرة وادعى في جوازه البداهة ومحل عادة
المتن على هذا وفسر العدم المطلق بغير المضاف الى شيء اصلا حتى
من حيث هو مع قطع النظر عن كل ما يغايره وهو وما ذكره الخ جزء
الاول ان تفسير العدم المطلق بسلب الوجود المطلق يقتضي ان
المفهوم الوجود ولا يكون مطلقا وكذا انا نتصور مفهوم العدم مع
الغفلة عن مفهوم الوجود ولو كان مفهوم العدم سلب الوجود لم يتصور
ذلك هذا ولكن ظاهر فيصلا بين ما اختاره الخ وبين ما ذكره
جدان الصادق والحال ان الوجود من المعقولات الثانية فلا
يمكن ان يعقل الا مضافا عند الجمهور قوله تأمل بعض الافاضل
لعله وجه التأمل هو ان قول المص ومقابله عدم مثله لا يصح الا
للفرق بين الوجود المطلق والعدم المطلق بهذا القطع ان الوجه العامة
عدم مخ هذا الوجه كما سيصرح به قوله حاصله ان العدم المطلق اه قال
بعض الاعاظم فيه نظر اما اولا فلان اجتماع المتقابلين بعروض حدهما
الآخر ليس مستحيلا حتى يحتاج الى الاعتذار بتغاير المتباينين اما اذا كان اجتماعهما
معروضا واحدا اما الثاني فلان الوجه والعدم في محل ان يكون موجودا ومعدوما معا كما
في اجزاء الزمان

بياض

للعذر

العذر فيه بان يقول العدم من حيث انه سلب للوجود مقابل له ومن حيث ان
الوجود وعدمه لمحله يجتمع معه واما ثالثا فلانه لو كان معنى عدم
ما ذكره لكان لفظ معا لغوا محضا ولكن اذ يجاب عن الاولين بان
اجتماع الوجود والعدم على اي وجه كان مما يتوهم استحالته وانكاره
وكل كابر عاند من الاعتذار فاعتذر بالمصير بوجه والحق بوجه آخر
على طريقة التنزه ومن الثاني بان اجتماع المتقابلين انما يتحقق
لو امكن اجتماع الاعتبارين في زمان واحد كما في اعتباري الوجود
المطلق العدم المطلق والاعتباران المذكوران في حق المعترض بمعزل
عن اجتماعهما فيه شيء يظهر بادنى تامل وعن الثالث بان العرض لمعدل الوجود
اشارة الى ان قوله تعقل العدم كما نبه المحشي واما استعمال الخط معان بجرد
الاجتماع في المصور من غير مغايرة في الوجود الزمان فشايع قوله اراد
بالملكة هنا المعدوم الموجود اه فان بعض الاعاظم ان تقابل الوجود و
العدم المفيد بين تقابل العدم والملكة المتقابلين بالاعتبار والسلب
الذي عبر بسببها الى قابل الامر الوجودي يصدران بما يعبر بها عدما وملكة
ولا شك ان صحيحا لما يتصف قابله للوجود والمراد ما هو اعم من الخارج والذهن
فيجريان هذا دون تقابل العدم والملكة عن كثير من خواص تقابل العدم والملكة
كما ذكره والشبيه والوجود العدم ليس كذلك ان استعداد المحل اما هو بالنسبة
الى الملكة المسلوبة عنه المتصفة بالاستعداد لا بالنسبة الى الوجود الطارئ كما اعترض وذلك
المعض الا ان يقال ان شان الشيء حين الترديد الوجود الخارجي وهو ذلك فقد يمكن ان يراد
اجزاء الزمان فتحول واعترض عليه

يستتبع الشيئية بحيث توجد بتحققه وتعدم بعدمه بحققه وذلك الشيء فالذات
اما ان لا تلاحظ ذكر ما لشارح من ان ما بالاشتراك غير ما به الاختلاف واما
ثانيا فلان تابع العارض عارض وهذا بين لا شبهة به فاندفع الاعتراض
الاول وهو كذا انتقض بكل عام فان الوجود لا يستتبع الحيوانية مثلا
فكذا الاعراض الاجزاء الشيئية الثابتة ليست بلازم الذات نعم بردان يقال
انا لا نسلم بقاء مطلق الوجود بل الوجود الطارئ فقط هذا والظاهر ان كلام
المعترض مبني على ان شيئية ما عدا الشيء بعروض الشيئية واما شيئيتها
كما ذكره المعترض في الوجود وغيره فاذا منع ذلك كما منعه وكما ينبغي
اندفع اكثر الاعتراضات وقوله يرد ان يقال الخ ما سيذكره الشيخ
في مباحث كون الوجود من الحالات فتدبر وللمعترض ان هذا الجواب ايضا وارد
على بعض الاعلام بعدما اورد اعتراض صاحب الحاشية وهو ان النوع بهذا
الوجود موجود فان الامر بالعكس لان الفلاسفة المشهورين للوجود والذهني يقولون بخلاف
المعدوم وجمهور المتكلمين انما غيرهم اقائلون بعدم تمايزها بما لا يكون
اجزاءه في تمايز الاعدام اذ لا يمكن ان يقال ان كان ولكل كلها موجودة
في الذهن لم يكن الاعدام متمايزة اذ الاعدام يكون لها موجودة في الذهن فالمتبادر
عن كونها اعداما بل انما يخرج من كونها معدومات صدقا وانت خبير بان الفارق
بعدم تمايز الاعدام والمعدومات عدم تمايزها من حيث هي معدومات
ولا شك ان التمايز للاصل انما هو من حيث موجوده كما يدل عليه
عبارته وكذا البعض قال بعض الافاضل في هذا المقام بحث لما سبق
آنفا ان التمايز يستدلون عليه باختلاف مقتضيات الاعدام

واما ص معصل الاعالي بان المراد بالبطلان عدم ما ليس من شأنه الوجود الخارجي لنفي
دليلا على انه لا جنس له وفصل له بهذا الا ان دلالة هذا الدليل على عدم تركبه
من الاجزاء الخارجية ظاهر جدا وفي ملك الاجزاء يكون لها موجودة ما و
معدومة ولا شك في ان المراد كونها موجودة بوجودات مخصوصة
بتلك الاجزاء لا مشتركة بين الكل والاجزاء كما يكون كذلك الاجزاء الخارجية نعم
يرد ان للمنتفض مثل السواد والبياض ما يقوم موصوفا لهما فظاهر
ثم قال فالاول ان ثبت لزم كون الشيء الذي يفرض عدمه بالوجود معروضا
عارضا وفيه ما فيه من المغالطة ما يعرض لا نفسها كما كلية للمفهوم منه فتدبر
وفيه ان معناه عروض فرد من افراد الشيء له لكل شيء بالعروض الشيء لنفسه
ثم يمكن ان يجاب بعد في هذا الموضع الا على بساطة اجزاءه ولا نسلم
كون اجزاءها موجودة ولا يلزم كون الشيء بجزء الجزء لوجود كل العارض بتمامه على ما ان
لا وجود لكل من الاجزاء الوجود المركب كيف وارد وفي اجزاء الاجزاء ويكون الكل
بلا وجود مع ان الاجزاء والمركب اعم موجودة بذلك الوجود وفي معدوم ولا يدل الدليل
على بساطة الاجزاء كلام ثم قال فلا شيء مطلقا موجود بوجود بالشيء بالمطلق بل كل شيء
الشيئية فتطلق الخ حق غير دفيه ما اعترض به بعض الاعلام من انا لا نوجد للخصوص بعض وجود
فان قابل الكلية ليست بوجود وفي الخارج فرق وحاصل كلام المصنف ان الشيئية
لا تستقل بالمفهومية لا جزء من ان تستقل عارضة لخصوصيتها المفهومية والاخارج
ان هذا مع انه مخالف للواقع منافي لما سبق من ان الوجود قد يوجد على الاطلاق فالشيئية
عبارة عنه وما يقال في جوابه ان المراد بالوجود في قوله فالاعراض على قال بعض الافاضل الوجود

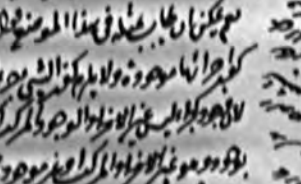

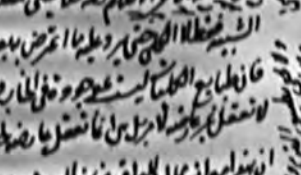

وانت خبير بان ذلك لا خلاف فيه لا اقتضاء غير مشروط بالتعقل او لوضوح
ان لا حاصل له الوجود لا يكفي اثرا لا الاختلاف فيه لا اقتضاء بلا فرق بل هو على
حاله قوله اللهم الا ان يقال آه قال بعض الافاضل ولا يسكت عن ان اقتضاء
امر ما هو جزء المفهوم يقتضي انصافه بذلك المفهوم قطعا وان كان كل منهما
لجزئيته هذا وطلبت بان انصاف الشيء بالعروض لا يستدعي انصافه بالعارض
على جميع الكلي في افراده امر اعتباري فتامل قوله والجواب الخ مراده
الشيخ ان ذا السبب اي الممكن اذا لم يكن موجودا آه والاولى ان يقال اذا لم
يوجد بها كالسبب الذي لم يخرج بالفعل الهام وكسف او حدس او غيره من
البدهيات واجاب بعض الافاضل بان مراد الشيخ ان كل ما لا سبب له لا يحصل له
اليقين الدائم الا من جهة سببه واورد عليه بانه كلام لا يلتفت اليه ولا يعول
الصادق قوله لا يصح ان يقال وجود لازاده آه قال بعض الافاضل يعني
عدم وجود المعلول المعين على وجود علة معينة سواء كان خصوصية ذات
العلة لا يتعين عند من لم يخصوص ذات المعلول لان المعلول يقتضي العلة لا
مكانه واذ لا يتعين العلة والا لما تعدد العلل مطلقا وهذا المعنى لا ينافي عدم
جواز تعدد العلل في نفس الامر واما العلة الخاصة فالمعلول الا يخصوصه من
ذاته فيستدعي العلم بها العلم بخصوصه المقتضي فظهر ان هذا السوال يمكن ان
منه باختيار الشق الاول فان قلت فيلزم ان يعلم خصوص المعلول بواسطة
خاصة معلومة بطريق اللم او غيره مساو بلا يستند الى العلة المعينة معلومة
مساواتها ايضا كتضرر عين الاعشى بالنسبة الى الجار فانه مستند
الى النار قلت الكلام في العلم بالعلة والعلم بالمعلول من حيث هو

ومن حيث هو معلول او لا تقول بانسداد طريق بعينه العلة اصلا هذا هو الحق
المختار فاختار هذا الجواب لان مذهب الخ عنده جواز تعدد العلل
لمعلول شخصي فضلا عن نوعي قوله وما يقرب في الشبه السلبية منه
قال بعض الافاضل الاندراج ممكن الاعتبار في السلب ايضا فان واجب الوجود
ممتنع العدم وصحيح الوجود وهو واجب العدم وممكن الوجود وهو
ممكن العدم والتعويل على الشرط وقال بعض الاجلة على الثاني بعد ان
ان يكون قوله وما يقرب آه اشارة الى الجانب الداخل منه وهو ان يقال ان الشرط
انما يقتضي اذا اهمل الجانب الآخر قوله كذلك يتبين آه اي صدور الكلام
الذي هو بيان الفائدة والبلاغة فلا يرد ما قاله بعض الافاضل من
انا لا نسلم ان يتبين ذلك على قصد الفائدة والبلاغة بيان سائغ ثم
قال والاحسن في الجواب ان يقال فرق بين قولنا الكيفية اثبتت في الامر
جهة وبين قولنا البلاغة يكفيها ثبوت في الامر وانا نرد الاعتراض على الاول
بمثل ما ورد في عبارة الشارح ويدل على الاول ان قلت عبارة التلخيص آبية من الحمل
الذي ذكرت لان بيان عنده وبيان زيد يسمى انسانا بعض ما يطلق عليه كما بين في
شرح المفتاح وهذا والظاهر ان السائل توهم ان الشارح في بيان مقتضى الفائدة
والبلاغة وتفصيل احوالها ولا شك في ان الكلام في مثل هذا البيان يجعل
على الحصر ان لم يكن فيه طريق للحصر والقاسم لا فالمتوهم ما ذكره المحشي
ثم لم تعرف استحالة انفكاكه بعد تسليم امكان انفكاكه قال بعض
الافاضل الامكان المعتبر في تعريف الاستحالة عدم ما هو الامكان

الموجب فلو فرض بعدم ضرورة عدم الامتناع لم يندفع الدور ولا يقال الضرورة
معرفة الوجوب لانا نقول يكفي به بديهة التصور وله دفع هذا الدور بوجوه
كثيرة مثل ان الاطلاق الاستغراقي بضرورة عدم الامتناع قوله او يقال
عرفوا الواجب بما علم منه تعريف الوجوب الذي هو المقصود بالذات
باذا امتناع العدم او عدم امكان العدم وفسر علة الامتناع والامكان
قوله فلا وجه لما قيل آه والحق في حل كلام هذا الفاضل ما شرح المواقف على
انها ليست عين الثبوت المذكورة في القضايا بل بينهما بالعموم والخصوص
قوله لما تعوذ ان ابتدآه قال بعض الافاضل الاحرى ان يقال انا نريد
بقولنا بجملة الوجود وجوب الوجود ومطلقه بتجريد ذلك القيد في الواجب
وان قيد بقيد فقط يندرج واجب الطرفين في الكل وليس بمسمى الوجود
وقد حصره في الممكن واما ما افاده المحشي ففيه كلام لان هذا العدم بحسب
العرض ليس بمسمى الطرفين بل واجب الطرفين وملاحظة الاذعان
تكلف هذا وقد يلزم لما هو اشد من هذا التكلف لاستيفاء الاحتمال
وان كانت بعيدة قوله سهو لا غير وباء الغرض بينهما بان الايجاب بانضمام
الامكان ضمنا سبق وشرط وجودي او عدمي بينهما وهو ممنوع في الواجب
قال بعض الافاضل قيل لهم ان لا يثبت الممكن فاعل مضاف ومعه لكن يلزم
انسداد باب اثبات الصانع لاحتمال ان يكون الشرط امرا عدميا اللهم الا ان
يعني بالغرض في وجوبه شرط الوجود وهذا وان كان خيرا فهو لكل الشرط المدعى
عند كل الفاضل لا يدل بكونه آخر الى منتهى السلسلة بتعريف تامل قوله فان كان فوقوعه

بوجود

بوجود ذلك الممكن آه قال بعض الافاضل الاحسن ان يقال فان وقع بوجود
الزمان لزم ترجيح احد المتساويين ان تساوى الوقوع واللاوقوع وان لم
يتساويا بل ترجح احدهما على الآخر لزم ترجح المرجوح فظهر ان مطلع الخشي
لزوم ترجيح احد المتساويين بحمل بحثه هذه عبارته في النسخ التي رايناها
وللحق ما فيه اذ ترجيح احد المتساويين في الزمانين لا في الوقوع واللاوقوع
او العرض ان الوقوع راجح واما تضمنه ترجيح المرجوح فلا يظهر لنا ما يدل عليه
منه قوله والاستحالة في اجتماع وجود خاص ومطلق آه قال بعض الافاضل
ان واسطة البارد على هذا التقدير يكون متضمنا للوجود المطلق شتغافا ولا كذلك
اتصافه بالوجود الخاص بل لا اتصاف هناك اذ هو عينه واجاب عن اصل
عن اصل السوال بان الواجب بمعنى اقتضاء الذات الوجود ليس بموجود
وبعدم للحكماء اليد والى الممكن بحسب الاحتمال العقلي بالباء والدال وايده
بقول الشيخ وسوان الامور التي يدخل في الوجود كمل في العقل
فتبين هذا واجيب عنه بان المصرح في شرح الاشارات بان الوجود
المطلق نابد عليه محمول بالاستقاق مع كون الوجود الخاص عينه وان مراد
الشيخان حصر الوجود في المتبين حصر عقلي ولا يدل على احد الشقين بحمل
صرف لا وجود له في الخارج قوله بان الوجود الخاص حال بعض الاحوال فيه
نظر لان الوجود له معنيان احدهما صفة للوجود وبمعنى استغنائه عن الغير
والثاني صفة للذات بالقياس الى الوجود بمعنى اقتضاء الذات للوجود و
مقصود السائل انه يلزم ان يكون الوجود الممكن واجبا بالمعنى الثاني وحاصل الجواب

انه لیس بواجب بالمعنی الاول فاین هذا من ذاک وقد ثبت ان الاولویة
لاقتضاء المذکور فی الوجوب هو الاقتضاء المستقل فی تحقق المقتضی
والغرض من اثبات الاحتیاج نفی ذلک الاقتضاء التام قوله واجیب
بان الوجه آه قال بعض الافاضل هذا الجواب فی العرض فی الجلد والجاسم
لمادة الاشکال ان یقال معنی اقتضاء الوجود الخاص للوجود المطلق ان
یثبت له ویتصف به وعدم الصفة فی الخارج لا ینافی الاتصاف والاقتضاء
فی نفس الامر قوله فیلزم اجتماعهما من هذا التطویل ان یقال آه قال بعض الافاضل
واعلم ان وجوب الشیء بالغیر مع امتناعه ایضا بالغیر یستلزم اجتماع الوجود
والعدم فی ذات ذلک الشیء وهو لزوم حقیقی یخرج الی متعدد کثیرة فلا
احتاج الی هذا التطویل قوله اذ یمتنع خلو الممکن آه قال بعض الاعالی وانت
بان هذه القسمة المثلثة کقسمة الشیء الی نفسه والی قسمیه وانت تعلم بان
هذا تلبیس فهی للطبیعة بل هی بعضها شبیهة بالقسمة بقرینة ذکر المطابق
دون الاول فیندفع ایراد آه قال بعض الاعالی وانت خبیر بانه لا یرد
تصادق الوجود المطلق والامتناع المطلق حتی یقال انهما کیفیتان
لستین متعاقبتین بل اراد تصادق وجوب الوجود وامتناع
العدم ماخوذین مع الاضافة الی ما اصیغا الیه وهما وصفان لذات واحدة
بتصافان کالمتضادین فافهم اقول اکرام اعدائه آه او لیائه
لم یقل هذا لطالب بصحیح لان الاکرام وصف الاولیاء
ولا یاتی فی وصف الاولیاء وما منفیا هران

وهاهنا فی ان هذا وان کان حکم ما عدم الوجود من الممکنات والمضاف
الی المخصوص من جعل لا شبهة فیه وحال البسیط غیر مخفی فی کما وکیف طبیعات
المواد حال واسرح المحصل ان احد الطرفین اعنی طرف الوجود او واف العدم
لسلم امتناع الطرف الآخر واسلم احد الطرفین ایضا بلزوم
وجوب الطرف الآخر ومفهوم احدهما غیر مفهوم الآخر لکن احدهما بعینه
الوجود والآخر بعینه العدم لم یلزم وجوب الوجود مثلا ما سلب
الامکان العام عن الطرف المخالف فاذا کان ثبوته معلوما بمطالعة
معناه وجوب الوجود وامتناع العدم ونفی الامکان العام عن العدم
قوله واما ما یقال آه وهذا یندفع ایضا بما قیل من ان الطرد ان معنی
الشرط ولکن اراد بالامکان الاستقبالی امکان حدوث الوجود
فنظر بانه یستدعی ثبوته وهو انما یسلم امکان عدم الحدوث لا امکان
حدوث العدم لیسلم الشرط اعنی الوجود فی الحال بل لو اغنی الامکان الاستقبالی
فی جانب العدم عن الامکان فلیان العدم وصف ثبوتی الوجود فی الحال
من عدم لزوم وهم یقال قوله وایضا قیل فاذا ان جعل عند شرح المواقف هذا
الوجه راجعا الی الوجه الاول حسبما قال بعض الاول ولعل هو المراد وما
کون وجوب الوجود نفیا والالم یصح لان وجوب الوجود
نفی بل کعکسه بعینه وجوده فلا یلزم ان یکون نفیا
قال بعض الافاضل قوله وایضا قیل انما هو بالنظر الی ظاهر العبارة هذا
والظاهر ان قوله وایضا مبنی علی عدم کونه راجعا الی الوجه الاول
قوله نعم عدمها آه قال بعض الاعالی فیه نظر لانه لم یحکم بجواز ان یکون

الوجوب مغنية بما سمعه لا الوجود كما سمعه الطوسي قال وجود لازم و
صفته وجود لموصوف ومن انكر وكك تعلمه البرهان قده قلنا
ان زعمت ان عدمه مطلق اعترض عليه بعض الاعاظم بما
تقدم كون الوجوب من الامور العينية لا من الامور الاعتبارية فلا بد
ان الامور العينية اذا كانت معدومة لا يمكن اتصاف المحل الموجود بها
ولو صورة وذلك يلزم ان يكون موجودا بجميع اجزاء الزمان الذي
وقع فيه هذا البطلان قده واضافة استلزام امكان الملزوم آه ممنوعا
جواب عما تقدم كون مراد السائل بالعدم العدم بعد الوجود كما اشار قوله
لانا نعول صفة الصفة جواب على تقدير كون مراده اعم وسيجيء تحقيقه
ان شاء الله قده معدوم عما وجود المعلول ثبت مراده حال بعض الاصول
صفة للراب السلب هي المراد بالصفة بالذات وبهذا يراد آخر
ما ذكرها ولم يعبر عنها مثل الكتاب والايجاد لما شهد منهم ان الايجاد
والوجوب متحدان بالذات ومعناهما ان مالا يتم الكتاب والوجوب
ملاحظة الكلام هذا والطوان مراده وكك الحاصل بالمراب السلبية تقدم
وجوب العلة على وجود معلولها ووجود معلولها على وجوب علته ووجوب
لكن المفهوم من سياق كلام المحشر تقدم وجوب العلة على وجود معلولها
وجود معلولها الايجاد والاكتساب على وجود المعلول قده وان كانت للماهية اه
حال بعض الاعاظم آن ثبت حصولها بهيه الواجب الذهني يستحيل والحاصل
ان يلزم من الخلاف في شيء الا غراض ان عدم معقوليته كذا لواجب ليس

لا يمكن

لامتناع تعقلها نفسها بل لتصور القوى البشرية على ان المراد ما لذهن هنا
هو القوى المدركة ولا استحالة في حصول ما به الواجب المبادي العالية هذا او
هذا مبني على ان لا يكون التصور بوجه ما وجودا في نفسه للماهية على ما ذهب
اليه البعض واما اذا كان وجودا في نفسها فيسهل دفع السؤال قده لزم
امكان الممتنع آه المراد بالامكان الامكان العام الموجب فلا كما بين به
ان رجع اللزوم بامتناع امكان الصفة مع امتناع الموصوف قال
بعد الحشه فان الحكم بامتناع له وجود الممتنع اما هو لاستلزامه الاخلال الى
الامكان قال والوجوب ظاهر وعليه ما قال بعض الاعاظم من ان امكان الصفة
بامتناع وجود الموصوف فلا تستلزم امكانه قده اقصر من هذا ان يقال اه
قال بعض الاعاظم ان ذات الواجب مع صوف بامتناع العدم ووجود فرد
من الامتناع يكفي في عدم كون مفهوم الامتناع عدميا سلمنا قال والحق ان المراد
بالموصوف في الامتناع كما اطلعت في مباحث صدا الشيء هو وجوده و
امتناع الوجود قده وعلى تقدير ان تعذر آه قال بعض الاعاظم والانصاف ان
هذا قابل وان دفع به دفع الاسد اكن لكن الكلام بعد عن التوجيه لانه
مرجع في اللازمة وقال بعض الافاضل والعجب العجيب المترتب على هذا التعبير
ان تعال وعدم الفرق بينه وبين نفي الامكان
والامكان الممتنع وأجاب بعضهم بما مر والحق ما ذكره في اثبات
صفة المعدوم ومحصول حاصل الكلام المستدل انه ثبت عدم الفرق بين نفي الامكان
والامكان الممتنع فاما ان يكون احدهما ثبوتيا فيكون الفرق حاصلا بين

يدل على ان كلام المصنف مطابقة ولا يحتاج الى ما ذكره الشيخ الى الامور العقلية
ويتجه من هذا الجواب حاصل عن السؤال الوارد على اصول الشارح ظاهرا
بينما فيكون عرض الشيء بسببها على اصطلاح عند القوم من الجواهر وهو كالعلة
والمعلول آه قال بعض الافاضل الصواب ان يحمل هذا الفرع على الفرع الذي قبله ليحتاج
على البرهان الدال على التوحيد وعليه كما العاقل للعقول السديد والامر فيه
سهل احسانه ان كان قال وكل البعض اعلم انه قد ثبت في موضعه ان البسيط
يحتاج الى الصور في الجملة بدليل يخصه للمكان واما ان كل بسيط يحتاج آه فقد
حسان الاتفاق بينهم على علة الدليل عدم اعتراض بالصور الجوهر المثلي الحال
بقوته مقابلة بالعرض كالحال المكوكب وهو لم هذا وقوله بعضها حلول صور الموالد فان
مواده هي الاخلاط والبسائط فقط على البعض مفترقة آه قال بعض الافاضل اعصارا الوجود
الى الماهية تقوم صلاحق وجوبه ولا يعني امكانه كيف لا مع الوجود سوى
كونه معنى الذات التي قام بها الوجود ومن عرف احتياج الى ممكن الذات لانا فاذا
وصفنا الوجود بالوجوب كان معناه ان معنى ذات الماهية من غير احتياج الى غيره
هذا واعلم ان كلام الامام رح مبني على ان الوجوب يغير الجعل الى الغير مطلقا كما مر وعلى
اصله اذا فسر الجاعل الى العلم او ان معنى الدليل ينتهي لعلمنا بالامكان كما فهمه
المحشي رح مع ما فيه آه قال بعض المعنى ان كان ان الحوج الى
العلة هو الامكان كما سبق بحثه فخلاف الفرض اذ المراد ان ممكن وكان
وكل ما ليس بممكن فليس بحادث وان لا يقف لم يكن بد من ممكن غير
محتاج مصنفا به واما اذا لم يكن كذلك كما ذهب اليه الاربعة فلا فان ثبوت العلة انما

فاذا لم يكن لبس وهي فارجاعها الى التوجيه وما قيل من ان الواجب لذاته
وجود فضلا ان ذاته بحث لان الكلام ان لا يصف لان هناك اتصافا و
مائية ولهذا قالوا صفات الواجب ليست لا كونها آثارا واما لامتناع عدمها كونها
من لوازم الذات هذا والبرهان المحوج الى العلة انما هو على الذات
هو الامكان واما المحوج الى متعلق العلة علة والقول بعدم كون الصفات
آثارا مما يس حاله في موضعه وان كان منتفيا لسند بعد اتصاف لا ن
خلاصة الدليل ان الوجود طبيعة نوعية بالمكان الى ماهية فلا تخلو
آثارا وحاصل الكلام انه ممنوع كونه طبيعة نوعية ولسند المنع كونه ممكنا و
انا نحكم باختصاصه لان عدم كونه طبيعة نوعية بحوران يتحقق بكونه عارضا
متواطيا آه وجوه الاعراض جوهر واما الخامسة المنسوبة الى المحقق بيان كونه
سند الاتصاف يقتضي ان يكون حمله على الامم متعلقا بحاب المعارضة لا
بقيه وليس كذلك وفيه ان الاتصاف حمل شيء ما فاذا عرض الاعراض قامت
ملكنة الاتصاف بما يكون لها الواجب وجود المكنة فصار المجموع مركبا
وعدم قبل وجود الوجود لعدم قبول الممكن عدم الممكن عدم المركب
يصح صدقه على كل واحد من اجزائه الوجود الى المتصف والمتصف المركب
الذات فاذا بطلت الكلية بطل الاتصاف وبطلان الاتصاف يستلزم بطلان
بطلان الاتصاف وهي على ان الصفة ليست بشيء الامر على القائل و
خلاصة مقاله هي ان التشكيك يوجب الماثل بحيث ليست الامر على ان
التشكيك لا يعين عند الخصم الامر المباينة لان الماثل يستلزم عدم العروض

امام

قوله والقسم الثاني الخ قال بعض الافاضل اذا اعيد المعدوم بعينه
مع احد العوارض الغير المسحصة فمساك تخلل العدم بين الشخص
المعاد ونفسه وبين العوارض وانفسها وبين الشخص مع جميع
العوارض ونفسها وما ذكر المحشي يدفع الطالب فقط واستحاله
الاول لزوم ان لا يخلو ان مع المحل وقطع الاتصال والوقوع بلا شيء
لما لوحظ مع المحل القاطع احدهما فلا امساع لهما اسمع قلت
قوله هذا الكلام على السند قال بعض الافاضل ان حاصله انا لا
نم انه لو كان امساع الوجود لماهيته اولا لم لا يمكن عريها امسع و
جودها اسوأ، فوكل لا يمسع الذات ولازمه لا يخلف فلم لا
يجوز ان يكون سبب الامساع وصف الماهية المعدومة الموصوفة بان
العدم لازما لها وخلف الامساع عن الوجود اسوأ، لا سيما، المقتضي
قوله كون الذات مساوياه قال بعض الافاضل ان هذا على السند اخص او
على السند المشي بان ما بعد المعدوم من حيث هو يجوز ان يمسع امساع الوجود الاول
سواء الوجود الخاص الذي بعد العدم او دون امساع مطلق الوجود والملازم ممنوع
الاصل امساع الاعم بما ذكر بكلام طويل الذيل وكتبنا ان محل المنع على السند
لانا ما ذكرنا ان كل معدوم لازم الاداء لازم عما على السند سواء لازم الوجود الاول او
الماهية او وقت الاداء كما هو المشهور من اللازم وما ذكر ان كل معدوم ليس
كذلك لا يسمع ولا يسأ، الوجود وما قبله كما اعرفه يمنع بكون السند ما ذكر
اذ لا يجوز على السند سوى بان العدم الثاني هل الخمس حاصل شرح سلام ملخصا

وصل

وصل

وقد اجيب بما قال بعض الافاضل يلزم من هذا الدليل ارتفاع النقيضين
اعني الوجود والعدم مع ان ورود الشيء بين الوجود والعدم من اجلى البد
يهيات وجه اللزوم ان الدليل لا ان نفي الوجود والثاني يثبت العدم
حوله فيتبرعون كونها قابلة اه وههنا اعتراض مشهور وهو ان اللازم
المتولدة نحو عالمية لازم لقدم الصفة النوعية نحو الاجناس فقط اللهم الا
ان يقال القدم الجنسي بالنسبة الى كليات العناصر اعني الكرات
وسوبعيد حوله والاشكل ان عروضها بالذات اه قال بعض الافاضل ان
اراد بعروض القابلية بالذات ما يكون ذاتية مقتضية للقابلية
فلا لم ان القابلية لا بد لها من معروض كذلك وان اراد بها ما يكون معروضا
اولا وبالذات لا بواسطة امر آخر فلا نسلم انه لا يكون نقيض العدم
حوله لان العدم لو اقتضى لذاته القابلية لا يكون بعد فلنا لكن العدم
لا يقتضي القابلية قال بعض الافاضل تحول الشارح وعاد ويأتي
س البه ان كان الحادث جوهرا على نظر لان الجوهر الحادث قد يكون
صور الهيولية وموضوع امكانها الاجسام العنصرية ولا يدل عليه
حصر المحل في الموضوع والمادة واعم الموضوع في محل العرض حوله
فان الجسم قائم بوجه كما قال بعض الافاضل لو سلم هذا الزعم لا يكون
الاعراض قابل وجعلها امكان ويمكن بعده وليه انقلاب الممتنع
ممكنا وتكل الاعراض مثل عدم ارض زيد قابل وجوده من حيث
قدرته وسواده وبياضه حوله ولا يخفى عليك ان ذا اعتبرت في الامكان

البسيطة هذا وانت خبير
بان المادة بل الهيولى بطلق
على الاجسام العنصرية

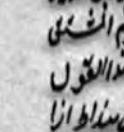

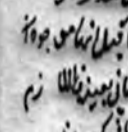

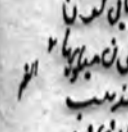

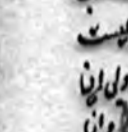

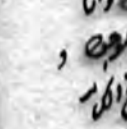

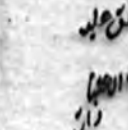

في تحصيل تحقيق الاختلاف تقوم النوع بجنس لا يتوقف على تحصل الآخر لا
من تقويم ذلك النوع ولا بمعنى زوال بهائمه هذا والظاهر انه اختيار الشق الاول
كما يدل عليه كلامه ومع احتياج النوع في الحصول بعد زوال بهائمه الجنس
الى شيء آخر فان ماهية النوع سوى الجنس ان اريد بهائمه لا حقيقة له لاني العقل
وراء كما حقيق في موضوعه واما اعتراضه بانه يجوز ان يكون معهودا في كل
منفردا بهائم من وجه يزول بها حقائقها بهائم كليها كالحيوان والناطق بالنسبة
الى الانسان والملك فقد كررنا في شرح الحواشي في معاني الجنس
والفصل لكن قال هناك نعم يتشخص كل في الماهيات البسيطة والمركبة
بالعوارض والناطق ليس بطلا نعم الحواشي ٢٠ والاولى ان يقال اعتراض
ذلك البعض بانا لا نسلم انه يحصل به كل منهما نوعا على حدة وانما يلزم ذلك لو لم
يكن كلاهما مقوما لنوع واحد على ما هو المفروض وايضا يمنع كون لو كان كذلك
في مرتبة لكان لهما فصل يجوز ان يكون ناطقا للطبيعة الناطقية وقد عرفت مافيه
فلا يكون في مرتبة محال بعض الاجابي تمكن دفع الاعتراض من جهتها على تلك
القاعدة بان يقال منذ البدء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مغايرا بين
الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين كل الانواع
الثلثة او بعضا سبيل الاول لان خلاف المفروض والا فالثاني لان لا يجوز
ان يكون هناك تمام مشترك تمام ثالث بين الماهية وذينك النوعين اذ كون بين
يكون الجزء المذكور بعضا منه لتحقق الكلام انما يتم اذا كان هناك تمام مشترك
كان فرد مسلوبا عن الآخر ٢٠ وتحصيله ان المفهوم الكلي من هذا الامر المشترك لا يكون
الآخر ٢٠ وتحصيله ان المفهوم الكلي من هذا الامر المشترك لا يكون

الاول والمحمل هذا وذلك الجنس الفصل هو ضمنا في الكلي نعم ٢٠ وبهذا يسهل
قال بعض الاعاظم ان الفصل على رأي الخاص لا يكون تمام ماهية الا واحدة ٢٠ فالاسلم
الى المفرد والمركب لا يكون الا الجنس دون الفصل ولذا قال الخاص من الجنس
ما هو مفرد وانت خبير بانه على هذا التقدير يكون قيد التام في قولهم الفصل الكلي
فصل تام نهو واحد فيكون حشوا وايضا يكون نقضا لذلك البعض في بيان قول
الخاص فنقول لما الجنس في الفصلية لا على الفصل كونه ما يكون ذاتيا متميز
الماهية في الجملة فغير مناسب لما وجب البدء الخاص لان الظاهر ان مراد الخاص با
لفصل الفصل الحقيقي لا المجازي فلا بد ان يؤول قوله والفصل مساويا لا
فيحمل على السهو ولا وجه في ذلك بناء على ما قاله صاحب القواعد سلمنا
ان مفهوم ليس معهودا لكن الكلي الصادق على عمرو لكن لم لا يجوز ان يكون هو
الانسان المقيد بالعوارض المخصوصة المشخصة للزيد لا يصدق على غيره دون
المجموع وسلم بان المفهوم لا يلزم ان يكون خارجا في الخارج ٢٠ واعلم ان البدء
الماهية قبيل فيه بحث لانه يلزم ان يجوز جعل التعيين على زيد بالحاجة
والالتزام بطل ان المحمول من المحمل شخص او المعين هذا وقد بين ان الشخص
والمهية بجاز عن الهوية التي لا شهرة في حملها على زيد عند النزاع
المفهوم وتسميتها شخصية باعتبار انها ماهية يعتبرها العقل الشخص
لان المحمل سابقا والاولى ان يعبر المحمل واللام بالنسبة الى الماهية كما
اعتبره صاحب المعالم
لان محل الشخص
ان صاحب المواقف او الشخص ٢٠ يشاهد من الماهية للخارج التي بين الخاص
يسمى ان الشخص او كان في حد ذاته قبل ان يتعلق به الجاعل كما ذكرنا من ان الهوية

فيلزم الذي يغير في القسم المغايرة الاصطلاحية ثم انا ذكرنا في بعض الاجزاء ان
جميع الاجزاء انما تكمل بمحمول عليه كما يقال السقف والدار والصرصد بيت
وان كانت قسمة حاصلة والعقل آه والمناسب ان يقال هذا القسم كالوحدة
الوضعية بالواحد الذي اعتبر فيه الكسر كما ان المناسب على المعاب الثاني ان
يعد الوحدة الوضعية في اقسام الواحد الذي يعتبر فيه الكثرة الا ان في قوله
الكل الذي لم يعتبر العقل المراد به ما لم يوجد له غير في الخارج او وجد الغير لكن
حد المعتبر فيه الكسر على الجواب الاول اشكال لا محالة وسيأتي المراد ههنا فحال ذلك
البعض لهو سواء اريد به المعنى الذي ذكر يكون انقسامه الى الاقسام
الكونية باعتبار انقسام ما فيه من الوحدة فهو بالحقيقة انقسام الوحدة
وكذلك كل مفهوم اعتبر فيه الوحدة بل كل مفهوم اعتبر فيه مفهوم آخر فتقسيم
سواء باعتبار انقسام احد المفهوم الآخر فالغرض خصوصية هو هو يكون قليل
الجدوى واعلم ان هذا الكلام بعد ذكر الوحدة الشخصية وانقسامها مع انها
لائقة بالبحث في هو هو غير ملائم لما اراد ههنا المعنى الاول انما يحمل مفهوم
بالتشكيك فيكون معنى قوله على هذا الحمل على نحو الوحدة في الكلية
بالتشكيك هذا والباعث على الحمل على المعنى الثاني كثرة في الكتب كما لا
كلاهما كما ان البعض انما يحمل لو وجد مفهوم وجد فيه بعض اقسامه والوحدة كما لا
لهو هو مفهوم تقسيم لكل المفهوم واما عدم ذكره قبل الوحدة الشخصية
يبالي به خلال الاقسام كما يدل عليه ظاهر عبارة حيث قال وامر حمل بعد
بلزم ذكر ان الاول
من قسم الوحدة
فالاولى على احد
ان يكون واحد بعد
لما قالوا ان

وكان مناك ذا ان وحد ابو جهد واحد ليس كذلك بل هما احد اثنين وجهلا
واما ما احتمل ان يكون من الدليل فان علمت ان هذا الدليل انما يتم بعدم
احاد الوجهين والتوقف عدم احاد الوجهين عليه يلزم الدور
قلت ان هذا الدليل يتم في عدم الوجهين لانه لا يمكن ان يحاد كون
موجهين بعد الاحاد الا بسبيل ابي الاول لان كل واحد منهما فان هذا
على تقدير احتمال صعود كل الاحاد في التقويم كما سوا المفهوم من تقديم
العدد والا فالتقويم للوحدات لا للعدد قال بعض المحققين في الحاشية التقويم
منحا الامور الشيء واحد نظر قال المحقق في بعض كتبه لا فقا في استحالة ان يكون الشيء
واحد امورا مختلفة كلها واحد منها ماهيته نواهم تشمل بعض تلك الامور على
بعض اصلا او تشمل احدها على الآخر وزيادة او تشمل جزء من احدها على جزء
من الآخر ولم تشمل جزء من الآخر على جزء من الاول على التعاقب كما لا يخفى ان الثاني
والثالث ما ذكرا ان مناك استحالة على التعاقب كما في الاحاد او فقد ما يدل
ولا يلزم مناك تعدد الماهيات بل للحاصل من احدها نسبة ما هو الحاصل من الآ
خر الا ان الخلاف فيما يدل على الاختلاف في الفصول قيل هذا ابتنى على
ان يكون لمسمى الجزئيات امرا ذاتيا مشتركا والا فيجوز ان يستند تلك اللوازم الى
امور اتفاقية اي بحسب هذا الاسم ويسمى به والمراد بيانه على تقدير
الشارح يجب ان يحمل على ما ذكره ان كان جملة على ما ذكر بعض الاجانب من
المراد بالتخصيص التميز والاضافة المشهورية ما اضيف من اليد كزيد
ان ان كلام الشارح
اعم موضوع
ان موضوع

والافرس على موضوع واحد هم بصور التقابل بينهما الان يراد بالتقابل
بالايجاب والسلب دولة قلت لعل وكل للشبه والخط الى الطاق
بعض الاجالى قال الشيخ ومعنى الايجاب وجود بى اية معنى كان سواء كان
باعتبار وجود فى نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب لا وجود بى اية معنى
كان سواء لا وجود فى نفسه لا وجود لغيره هذا تمام كلامه والايجاب و
السلب على الفرس الافرس يكونان راجعا الى النفس والاولى
ان يكون كذلك بحيث لو صدق احدهما على شئ لصدق الآخر وبهذا يظهر
الجواب عن اعتراض بعض الاجالى بعد تسليم عدم اضافة احد العينين الى
الاخر التى ذكرها صاحب المقاصد وهو انه يجوز ان لا يكون بين ملكتيهما و
اسلبه كالقيام بعد القيام بالغير ثم قال وعلى تقدير الواسطة فارتفاع
ملكتيهما انما يلزم ارتفاعهما لو كان تقابل كل عدم مع ملكته تقابل السلب
والايجاب لما اذ كان احد المتقابلين تقابل العدم والملكة فلا اذ العدم و
الملكة قد يرتفعان كالعمى والبصر عما من شأنه الحول لجواز عدم ما بالقوة
البصر فان ملكتيهما منتفيتان عن الجدار مع انه لا يتصف بعدم الحول لان
شأنه الحول انتهى اما الوضعية بالقياس الى النقطة والمفهومية
فان صاحب المقاصد ان الشيخ صرح بان غاية الخلاف منحصرة فى التضاد
المشهور بين اجناسها اما ما ذكره من تحقق التضاد المشهور بين هذين
النوعين كالشجاعة والجبن والتهور فيه لان غاية الخلاف لا يكون الا
بين نوعين لخط بل هو تقابل لو من حيث هو سالب لحمولة قال

بعض الافاضل قد سبق التقابل الايجاب والسلب تقابل السالبة الى شيئة واحدة
فى كون شيئة الكل المجموعة بعينها شيئة الكلى السالبة تامل وفيه بحث
مقصد قال بعض الاجلى فيه نظر لان مقصد ان بين التضايف
لكونه ذا اثنينية صدقا على ما يصدق التقابل فان صدق التقابل على
اسامه انفسها صدق التضايف ايضا بالصورة على ما ذكر فى الفصل و
الاخر فى ذلك كمون التقابل عارضا لاك منه فانه ما فى السالب فانه كان
صدقها على الاقسام صدقا عارضيا فتامل قوله فان الاسوة باسرها وارد
ايه سوى السؤال الاخير فلا يحتاج ان يقال انا التقابل اخص من
التقابل حتى يرد عليه ذلك السؤال قوله نظر الى ان اجتماع الضدين
يشتمل على اجتماع السلب والايجاب مع زيادة قال ذلك البعض
ان اراد بان زيادة غاية الخلاف كما استدل بها بعضهم على اشدية
التضاد فمضبوط لانا نمنع ذلك والقسم المشهور بين على
انه يمنع كون غاية الخلاف فوق التضاد الذاتى وان اراد بعضهم من ذلك
فالعدم والملكة والتضايف ايضا كذلك بعد او ما يقال من انه يمكن
ان يحمل كلام المحقق على عدم الحصر فبعيد جدا انهم يمكن ان يقال على العلا
انهم يجعلون الملكة الزيادة فوق التضاد الذاتى لا حاجة اليها كما لا يخفى
فلا يكون حينئذ حمل كلام البعض عبارة الامن على وجه بعيد فتدبر وذكر الاعتراض
حيث قال ويندفع بحث ان بحث التقابل للشيخ ان التضايف باعتبار على ما فى الخلاف
ليس كذلك فانه

فانه يفهم من العبارة حينئذ كون التقابل المذكور في الايضاح وان السؤال في الباب الكتب المبتدأة على ما ذكره الشارح المحقق ذلك صرف انه اختلاف التفسيرين فكان فيكون البعض ان تقابل الايجاب والسلب مطلقا سواء كان بين المفردات او بين القضايا بالسالبة القضية وما وقع في كتب المنطق من ان التناقض اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما كذب الاخرى فاعترض عليه بعض المحققين بان التناقض كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات فاختصاص الاختلاف الذاتي بالقضيتين فوجه من الخلل اعتمد بان المراد هو التناقض بين القضايا لان الكلام في احكامها كما ان كون بعض التناقضين بالموجبة والسالبة ايضا انما هو كذلك لكن يرد عليه ان التناقض بين القضايا انما هو بالذات وبين المفردات بالعرض فالتعريف المذكور لا يشمل الثاني وهذا البحث مذكور في شرح المقاصد ايضا واما ان يكون العلة بالفتح والضم ان المراد ما ذكره من ان الصورة ما يكون وجه المعلول الذي هو موجود له مخصوصا به بالفعل بالنسبة اليه والمادة ما يكون الوجود به بالقوة في المحل الذي يقبل المواد وهو لا يقتضي بالمادة الكلية ولا بالصورة الشخصية بالنسبة السرية ولا بالصورة النوعية بالنسبة الى جزئياتها فلا يصح ان يرد عليه ما ذكر من ان الجزء الغير الاخير من الصورة المركبة يكون وجود المعلول به بالفعل فيدخل في تعريف المادة ويخرج عن تعريف الصورة هذا فاجاب بانا لا نسلم ان فقدان العلة فقدان المعلول فان صاحب المقاصد صرح بان الشرط عند بعض المعلول ان يكون وجوده بالفعل عند وجود العلة وعدمه عند عدمها وان لم يكن وجوده بالفعل عند وجودها بل بالقوة القريبة كما في الجزء الاخير من المركب فانه يوجد عند وجود الكل بالقوة القريبة وعدمه عند عدمه بالفعل وان لم يكن وجوده بالفعل عند وجوده بل بالقوة القريبة كما في الجزء الاخير من المركب فانه يوجد عند وجود الكل بالقوة القريبة وعدمه عند عدمه بالفعل وان لم يكن وجوده بالفعل عند وجوده بل بالقوة القريبة

الاحتياج الى ما يغاير ذاته تمام بعض الافاضل الفاضل هو الحق الاول بعلة ما ينبغي ان يكون الامر عليه ورسمونه العناية الالهية فهذا تنبيه على ان كون التعريف بالوجه المحقق او ان يساطان على المشترك المشهور الا خر قال بعض المحققين وهذا مشكل لانهم صرحوا بان كل ممكن محدث بحدوث سابق والحادث واراد والسابق الذاتي المغاير للموقوف عليه على الموقوف فيكون الوجوب من جملة الموقوف عليه فيلزم التركيب في العلة الا ان هذا انما يتم اذا كان الوجوب اعتباريا وقد يقال ان الوجوب اعتباري مع تاكد الوجود حتى لانه موجود فلم يجعلوه من الجهات العلة الفاعلية بل جعلوا الوجوب من جملة المعلول وهذا البحث مذكور في شرح المقاصد ايضا واما ان يكون العلة بالفتح والضم ان المراد ما ذكره من ان الصورة ما يكون وجود المعلول الذي هو موجود له مخصوصا به بالفعل بالنسبة اليه والمادة ما يكون الوجود به بالقوة في المحل الذي يقبل المواد وهو لا يقتضي بالمادة الكلية ولا بالصورة الشخصية بالنسبة السرية ولا بالصورة النوعية بالنسبة الى جزئياتها فلا يصح ان يرد عليه ما ذكر من ان الجزء الغير الاخير من الصورة المركبة يكون وجود المعلول به بالفعل فيدخل في تعريف المادة ويخرج عن تعريف الصورة هذا فاجاب بانا لا نسلم ان فقدان العلة فقدان المعلول فان صاحب المقاصد صرح بان الشرط عند بعض المعلول ان يكون وجوده بالفعل عند وجود العلة وعدمه عند عدمها وان لم يكن وجوده بالفعل عند وجودها بل بالقوة القريبة كما في الجزء الاخير من المركب فانه يوجد عند وجود الكل بالقوة القريبة وعدمه عند عدمه بالفعل وان لم يكن وجوده بالفعل عند وجوده بل بالقوة القريبة

في اناء عندما اوخلت يدك في الاناء وقدر حوابذلك صدا ونت خبيرا بان الغرض
ليس حصر زوال الاتصال في الافتراء بالفعل بل بالقوض وقع كلام المحقق العلامة بان
تبدل الاشخاص والمقادير باجتماع الاجزاء بالفعل وافتراقها بان يخلط الاجتماع
الاجزاء بالفعل وافتراقها موقوف فان عاد جمعها حوله ولا مختص عنها الا باثبات
كون الجسم طبيعة محصلة نوعية اما المختص به عن اكيد فظاهر واما عن الاول فلان
ملاقاة كل واحد من الاجزاء المنفصلة الى كل واحد منها صحيح بالقوة كذلك في الاجزاء
الموجبة حلكذا تحليل حوله بخلاف تاثيره في حصوله في مكان اعرض عليه بعض الاعتبارات
الاتي من الاعراض التي لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها كما صرح به المحقق في شرح الاشارات
فان تاثيره في حصول الجسم في مكان من تتمة تاثير الفاعل في وجوده وايد بعض الافاضل
بان نقول جسم ما مقتض مكانا ما لوجود الا في حيز ما لكن المعنى ان كان المعنى هو الفاعل
المختار يكون التعبير من السبب الى وجود الاقتضاء الشيء بدون الاقتضاء هذا واذا اريد
المحشي ان حصوله في مكان من تتمة فرض وجوده كما يصرح به واما كونه في معين فليس من
تتمته كما صرح به المحشي في بعض كتبه حيث قال واما معروضات وجوده فالفاعل فلا بد
ان يكون الاستحقاق للحيز المعين من ذات الجسم او نسبته الى جميع الاحياز على السوا
فلا يخصص الا بحسب الاستعدادات وعلى هذا ايضا فذات الجسم مدخل في اقتضاء
الحيز المذكور وهو المطلوب قال وقد ينا قش في استواء نسبة مقوم الوجود الى جميع الاحياز
حوله واجيب بمنع البرهان قال بعض الافاضل هذا الجواب غير تام لان تحليل الجزء وطبيعة
لا يتفق عليه الكل وطبيعة فيجوز ان يوجد الكل بحيث لا يقبل اتصال شيء له وان
سلم فيجوز ان يفرض عدم الكل مع بقاء جزء على طبيعة هذا وانت خبير بان ما يتفق

عدم الاتصال يكون موضوعا غريبا بالنسبة الى الجزء ولما فرض عدم الكل فمن الصواب
ان يجعل ان محل الجزء هو المذكور حوله بل حله بحيث اذا خرج المكان آخر قال بعض
الافاضل ان الجواهر الطبيعية تشغل عند الغرب من امكنتها وتغيب عند البعد
عنها فاذا ركب اذا كان في مكان وتوارى فيه بسيطه بحيث فوق الميل الى
اماكنها لا يكون في كل مركب في مكان آخر هنا وهي النسبة الى الحكمة بسيطه
بل يكون اقرب الاماكن اليه بسيط من بسيطه فيغلب ذلك البسيط على سائر البسائط
ويجذبها الا ماكنه هذا ولا يخفى ان الخروج اذا كان على وجه الاستدارة يكون لكل
النسبة محفوظة واعلم ان هذا الكلام مجمل وتفصيله في سائر كتبه موضع للشكر
في ورود لا يقال ان مكان المحيط هو سطح الحوى غاية ان له مكانا واحدا بخلاف
المحوى فان له مكانين فقوله ان الجسم الواحد له مكان واحد محمول على ما هو متعارف لانا
نقول ان المحيط لا ينسب الى الحوى بتمامه في وعدن النسبة لازمة في الكل
حوله وناشئة الفاعل الواحد وفيها بحاث كثيرة غير جمع الى المطولات حوله
والجهة التي توجب ان يتحرك الثقيل الى المركز والخفيف الى المحيط واما المتحرك
بالارادة فمخصوص الوضع الخاص بالنسبة الى الاجسام التي في منتهى حركته هكذا
قيل حوله ولا يكون جزاء كما يشعر به قول افلاطون حيث قال ناح ان المكان مطلوب
فطن انه صورة لكن هوان الشبه كيف لا وهو للمقبول بالهيولى حوله
ان الى ربه والا تصدق على البساطين حوله ايضا اذا تعلمنا وانت خبير بانه
اصحاب ما يفيد يطيون اليه لعدم قولهم بالبعد فجم بفهم المقصود فقوله على
انهم لا يعتبرونه قال الخاتمي واما وصف الناس المكان بكونه غارا وملجا

بحسب الوضع متناهيين وان كان بعضها اجزاء في الحقيقة غير
متناهية كما قد يعلم ذلك والظاهر ان مراده بها المراد ومن هذا الكلام
وخلاصته ان الاحتياج اليه ليس للانفصال بل للانتباه الا
تقسيم الكلي الذي هو المدعى فحينئذ ان يكون مراد المص بقوله بفعل
الانفصال الانقسام الكلي مراده ولا يخفى عليك انه لا يتصور فيه مذهب
ذيمقراطيس قال بعض الافاضل ان من جعل البحث عن هذا الامر
البسيط الطبايع اراد بها البسيط الحسي والظاهر بل
يحتاج في ذلك الى ابطال مذهب ذيمقراطيس قال بعض الافاضل
لا يخفى عليك اما ان يصدق عليه الجسم المفرد يصدق عليه الجسم البسيط
فاحتياج الاحكام الى ابطال اجزاء ذيمقراطيس في اتصال الجسم
البسيط مطلقا غير مستقيم وكليا غير تام لاحتمال ان يكون البسايط
مركبة من اجزاء متخيلة خارجا هذا والظاهر ان مراده كلي كما سيدل
عليه كلام المحشي وهذا الاعتراض قريب من الاعتراض الاتي مرارا والحق
انه لا يوجب ولا يلزم استعمال الجسم على اجزاء غير متناهية بالفعل في الخارج
صرورة ان كل جزء ملاق باحد طرفيه غير ما يلاقيه بطرفي الاخر واما ما ذكره
الشيخ في بعض المواضع من ان اختلاف الاغراض يوجب الانفصال
بالفعل فان المراد ليس فعل الوجود في الاعيان بل في العقل بسبب
الاختلاف الذي هو الموجب للانفصال كيف وقد نص في الشفاء بقوله ومن

الذي اورد فيه استدلال العلامتين حيث قالا اذا اعترض واعترض ضواعد بان
هذا الوجه لدفع احتمال ان يكون لواحد شخصية طلقان مستقلان مطلقا وكذلك
انه احتمال ان يكون لواحد شخصية طلقان مستقلان على سبيل البدل قال بعض
الاعاظم والاولى في الجواب ان يقال انه اذا لم يكن خصوص كل منهما مقتضيا
في الشرط حيث اخذت لا شرطا فيه سقط الاعتراض لان ماول القول المص
ولا يجب مقارنة العدم حينئذ لانا نقول بان المفهوم من هذه العبارة جواز
المقارنة وهو يحصل بحصول الاثبات للشرط مع اقتضاء على وجه الخصوصية قال بعض
الاعاظم
لوجوب تعدد الامور العدمية بتكثر الوجودية الى الواحد الشخصي لزم ان لا يكون سلب الشياء
كثيرة من مقتل واحد من جميع الوجوه كما هو المفروض بل يكون سلب الكل شيء واحد
مسلوب عنه المفروض هذا وهذا مبني على تحرير البحث وتحقيق معنى الواحد من جميع الوجوه
فان كان معناه ما لا يكون الشيء مركبا واحدا في ذاته ولم يكن له صفة حقيقة ولا اعتبارية
فلا صحة لهذا الكلام ولا لما فرعه بحسب تحقيقه حول ولا لاستدلال الدليل به فلك
ان تمنع حكم الاشراق وتحقيقه انه لا يجوز ان يتحقق الواجب اضافات متماثلة
توجب اختلاف حيثيات غير ما يلزم من اضافة واحدة منها المبدائية تصحيح الاضافات
الباقية بالمصدرية ومعروضها والسلوب كذلك بالنسبة الى سلب واحد يتعلق بها
وهو سلب الامكان فانه يدخل تحته سلب الحيثية سلب العروضية وسلب كل
حيث واعتبر من عليه بان المفروض قاضية واعتبر من ايضا بانه لكثرة مثلا
من الكثرة الاعتبارية في صدور الكثرة تكلف في المبدا الاول كيف
السلوب والاضافات كما اشار اليه المحشي حيث قال وان ما موجود شيء

في الخارج لزم التسلسل والفرق بين العلة والمعلولية ان المعلولية الثانية
غاية بالمعلولية الاولى والعلية الثانية ليست غاية بالعلية الاولى بل
بذات العلة قال بعض الاعالي ولكون العلية والمعلولية من المعقولات الثانية
بحث يعرف بالتأمل حول بديهية التقدم الترتب العقلي والغرض من هذا
اعتراض مشهور الاعلام حول كالشمس بنهاره قبل ان بعض الحال
يستلزم بعضا كاجتماع الضدين واجتماع النقيضين فان كلا منها
محال ويستلزم احدهما الآخر وبعض الحال لا ينافي بعضا كون زيد جالسا
وكونه جالسا وبعضه لا يكون مستلزما ولا منافيا للبعض كاجتماع الملكين
وكون زيد جالسا حول وهو ان الكل لا يجب بذاته قال بعض الاعالي من بحر
ذهاب سلسلة الممكنات الى غير النهاية يتعلق طلب مهاب بطيبها ويوجب
ليتبين ولا يتعلق له ما هو واجب لذاته فدعوى انه لا بد من وجود علة واجبة
لذاتها مصادرة حول لان موجده لا بد وان يكون له مدخل في ايجاد السلسلة
قال بعض الاعالي ان احتياج العلة الى ما فوقها لما يوجدها لا بنائي استقلالا
اغابنا فيها احتياجها الى ما فوقها لمعلوليتها بعارضها في ايجاده وانت خبير
بان العلة الموجدة للغرض من السلسلة فوجودها معاون لما في المعلول الذي
هو السلسلة واشار به بقوله له مدخل في ايجاد السلسلة حول كما ذكرنا
من ان بعضها من ابعاض السلسلة ليس اولى واكمل اذ اشار الى كونه متعلقا
اكثر الى الخبر بالتقدم قال صاحب المقاصد ان الخبر الذي هو ما قبل المعطوف
الاخير تتعين لان غيره من المعطوفات عليه وقال بعض الاعالي ان ترجيح
سائر ما عدا الاخير من المعطوفات عليه ترجيح بلا مرجح وقال بعض الاعالي ان
الجملة التي هي

واعلم ان عرف ان المعاون الصادر عن العلة بلا غير بالاستقلال في التأثير
حوله والا فاعلم ان تحقيق من قبل ومن تامل فيه حق التامل يقف على ان ما ذكر في بعض الاعالي
معتبرا بالصاحب المقاصد من ان بعض الاحاد من الوجودات الحادثة على منها الحال
عن التحصيل حوله لانا نختار الشق الاول قوله قلت ان هذا ايضا مما ذكره صاحب المقاصد
منا ان كفى في لزوم الدور حكم العقل بامتناع ان يكون الشيء بالقوة بالفعل او الواقع
قال لم يجب في الدور ان يكون كل واحد من الموقوف والموقوف عليه بالقوة المقربة لان العقل
الحاكم بقبح ذلك انما يحكم اذا كان كل واحد منهما بالقوة المقربة فيحصل
لم يقم الدليل على ان الموجودات المتقررة فضلا عن علاجها لا ذا بسبيل العقل الى
قوله فيما لا يتناهي وذلك لانه غير ممتنع ولا انطباق بالنفس الامر والاحاجة قوله الى
ملاحظة التفصيل حوله وغير المتقررة لا يتعلق بها هذا قال بعض الاعالي وفي
كل واحد من احاد العلل الناقصة باذاء واحد من احاد المعلول اضافة الى
المعلولين موجودين من الامور الممكنة وان لم يكن بين احاد ما ترتب العقل
بفرض ذلك الممكن واقعا حتى يظهر الفرض والاحتياج ذلك الفرض الى الاضافة
اعتبارا معقولا بل يكفي فرض وقوع ذلك الممكن ملاحظتها اجمالا
نوعا ان التطبيق يدل على ان الامور الغير المتناهية الموجودة مطلقا
سواء كانت بينها ترتب او لا غلا وهذا قريب مما نقل الخصم مع قوله التطبيق
خطبي حوله اذ ربما قد يحوث منها جملة بعد جملة قبل ان ترتب الجملة الكائنة
الماضية معلوم ان الجملة الحادثة بعد جملة اخرى متناهية حوله وجب ان
قال صاحب المقاصد وعطاء لا دخل لمعلولة الاخيرة الاحاد حوله وان جميع

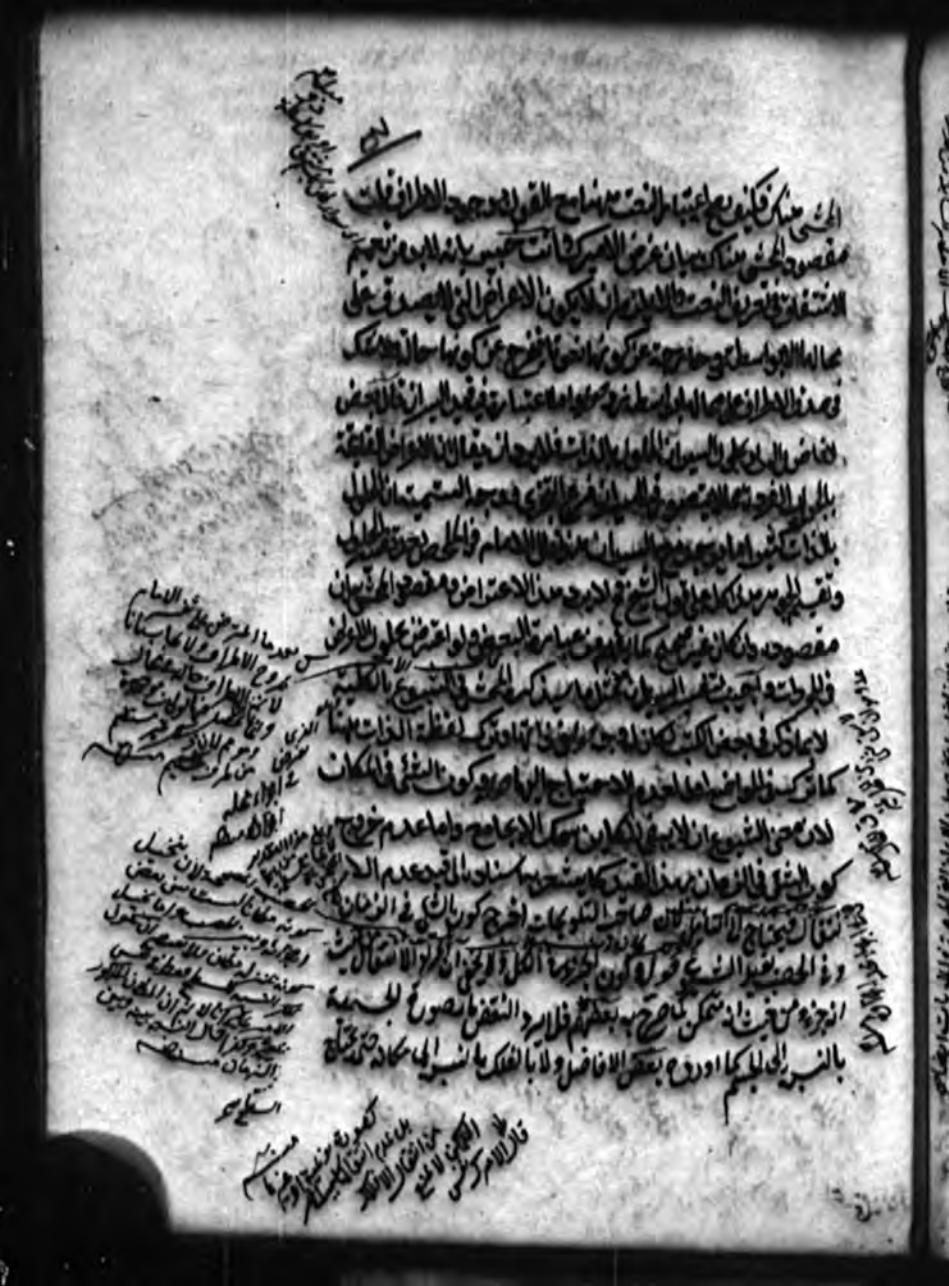

المصنوع المصنايلة الوسع سعب الباب الى جميع الكيف وهو كيف
حاصل في جميع جلد الاعضاء الا ان يكون عدمها الحسن اسبع كالكيف للاعضاء
ما سواه عند من الصحيح بالاقناع والسوداء وعند كيف وهو الملك
كما هو رويه الاغراض قال بعض الافاضل كلام الشارح هو رويه الجواهر
ولذلك بسط الكيفية بعد اللون وبسط وقوع العوارض بعد الجارس
الرائي والمرئي هو الجسم الملون او المضي قال بعض الافاضل يدل على ما ذكره ان
النضاج الملون الاعلى وراء عن الابصار واعلم ان الاعلى الارض من رويه
ما وراء كما ان الارض على خاصة به هذا العامل الالون له ولا موه ملائكون خاليا
من الرائي والمرئي على نفسه وقد وقع في كلمات العامر قوله وقع هذا
الاعضاء ما مثل قال بعض الافاضل على وجه العامل بان الحوار امر واكتفاء
امر اخر وكلاهما بسط مستعمل وكما ان احدهما الاخر لا يقع الاستعداد فرع كون
موضوعه كما انه يمكن ان يتفرع ان كل ملون كما سالروه حتى عدم البصر ان والاكثر
ما ذكرت بعض الاعالي مسالان اكتفاء ما بسط طرفه الجسم الذي يعلق الرويه ملحوظ
لا ان نفس كل الاحوال بالاوحد ان يكون العضو والعين والشكل والمقدار كما
المعتبر اعضاء كيفية وذكر بالطلق على هذا ادا كان الجسم كيفية حاصل ان يرى ملونه وراءه
كما يرى صورته ولونه وشكله ومقداره بالعضو بسط اكتفاء وبه يعلم هذا وانت خبير
بان عبارة الشارح ظاهرة في ان اكتفاء والمراد بسط لكن حمل بعضهم على كون كلامه
قد رويه الجوهر فوقه وبوسط الشعاع قال بعض الافاضل وهذا لان البسط المعدم الحجاب
عنه فوقه والاربعة البسط ورد ذلك بانه انما يرد امكان ذلك في نفس كلام الملاء

وان يرد الاحتمال والحق ان العلم بسط لا يكون الشفاء معلوما عند العلم بالكيفية
الطبع كلام لرويه فان ذكر من العلوم العارضة فوقه ورويه على الاول ان قال انه قال
بعض الافاضل ان الحمل والمساواة وغيرهما والارسام في الحال هو الحمل دون
المساواة والانكسار ان كان في الحالة الحاصلة هو الحامل والعلم والعوارض ان
حال في الرويه صورة المرئي في تلك الحالة بما هو هو الجسم المستنير كما قال ان ذو
بالضاع صورة المرئي في الباصرة وهو فرده الذي ظاهر ان سائر هو مرئي معلوم بالشعاع
ان يطابق هو الحاصل بالضاع صورة المرئي كما ان سائر الحواس كذلك
وان ارتج وجوابه ما مر من ان الحامل بالشعاع الاسري ان الحامل بالشعاع هو الشعاع
نفسه كما قال بعض الاعالي ان الحامل بالشعاع هو الشعاع يرجعون ان مطلق الرؤية
وعلة ما كان لمقصوده انه محفوظ الشعاع وعلمه وهذا موقوف عليهم ما بعض
مصنعات الحسي فوقه يكون الخطوط الشعاعية الخارجة من العين قائمة على سطح
سابح لان كل الخطوط المستقيمة التي لو وصلت بعضها ببعض لا تستقيم على سطح واحد فوقه
يحيط بعضها ظاهرا قال بعض الاعالي هو قيد لان الحامل بالشعاع هو المجموع من
غير ملاحظة الخصوصات ان حال ان وقوع السيلان من المرئي على موضع واحد بالعدد
وان تعدد موضع السيلان بالصورة والمعاد وقوع على جميع الذات وعلى جميع
الوجوه انه اذا كان هذا ما حيان احد حاملي شفافا ادرج والباقي
حاملا شفافا ادرج وكان الشفاف الاول من هذا ما فاقدا لما احد هما
وحصل الشعاع عليه وعلى الشفاف الثاني لا يدرك ما راءه واحدا كما يجد
وهذا الاعتراض يمكن ان يقال انه سيجيء في رويه الواحد انه ما ذكر

لما امكن ح قاله واحد ان نرى احد الشيئين واحدا والاعراض لا يلزم
ان يكون تركيب العين ما حاكاه حيوانا معاوالسمان واحدا عمرو واحد
ومعوض السمين شحما ومعوضا واحدا وهم قوله ومنهم من زعم انه يجوز ان يكون
اتصال الارسام ومنهم من زعم ان اتصال الارسامات ذ العماء وان العلة
اذا حصلت عدمت الهواء بكل ذلك الحد العماء بكل العلة
والسبب المكان طلبتها واسعا لجاءت ذلك المكان اسعا لاسريعا
بيع ذلك الحد العماء على ذلك السكل بحسب اتصال الارسامات
ذ العماء بفصل السكلات ذ الاجزاء الهواء طلبة المجاورين فيرى حدا بحسب
مان السكل لو بين عدد رواك العلة لزم اخلاء لعدم العلة ذ ذلك الموضع
وعدم خلاء لقوله وقد يكون بحس لا يدركها كما اذا اعرض او تزم
الطين المعدم لا يدرك السوس يسوء عدد رواك المرئي مسحة العدد
سلاك كما مثل المرئي بخطها وبدلا الاصوات بسلال ما وان العمل
والعلة سبي على تعاريضها وليس بالاسلال لحدودها على تعاريضها
منوا بها ساء على ان الهواء الواحد لا يكون مصوتا الا بزمن ذ رد له
ان بعال ان الحمالات لا يكون حاملا صوتا ان حامله الذي قابل له
وبعض بالحس المدرك فانه يدرك انواع المحسوسات وبالعض
العالمة فانها تفعل الصوت والعلة يوجد الدن ومحاج ذ دفعها
لا لكلفات مذكورة ذ الكتب قوله والالم يوجد ذ الحيوانات
ولان مدرك العلة المزيد رجاء لف العمل قوله حتى عدم ما

يدرك به الصوت الحريشة فيجان مساوي اعضاء ما عدا اللمس ذ معدوم
الادراك على ما مس ذ موضعه قوله واما يوي الناس آه واعترض عليه
مان بعال انهم يقولون اذا اعمل وعلى الحس المدرك لاحلال بحالة
احل وعلى الحمال عادن فالزم احلال الحمال ما احلال بحل لست الحس
المدرك ذ ون الحمال اللهم الا ان بعال انه اذا بطل ذ اول
الحدوث تبدي لا اجزاء ذ ما لكل جسما وقد ما مل بم مباحث الجواهر
المفردة على التمام قوله وقد هب طائفة لوي آه فسلم اذا احل الاجزاء
شيء او عليه وهي اندراج الحركة وسكان اذ لا يكن ان يقع ذ وجودها
ومعدوسها على اجتماع الجماعي كما يقع ذ العطلة وظاهر عدم ارادها
بحسب الحكم والاصح ارادها ذ اعضاء السمع والكلف والالتي كيف
وهو واحد ذ معدودات متعددة واحب عنه مان الحركة ليست
الا الحركة وهو من حدله ان الفعل واحد اتصاله مان الحركة ذ كل
معوله من ذلك المعوله قوله والاصح المذكور وهذا الحدوث يعني
آه قال الجبائي ذ بعض كتبه الظاهر ان جميع الصفات الستة
كالكلام والاصوات كذلك فلا يجان يكون محكمة قوله بل الخلاف فيها
عنها بالعالمي قال الكعبي ويوقف على كونها وجودية اذا العدمي
لا يكون حساقوله وكون الجوهر اسماء قال بعض الاصل
كون علم بعض الجواهر اسما للمعلوم ضروري بالوجدان والادلة العلوم
عليه مثل السمي للسمع الا ان يسترح ذ الجواهر بالبعض بعضها

قال واما على الخلاف فلان جميع الاقارير اما
كلام العرب فلا يدخل الصمت ذ اقاريرهم اما بحسب
العرف او لانه قال الاصوات الاعراض
ذ الهواء المعدومة الموجودة ومعدوم ساكن ايضا
لانه كما قالوا ذ الجواهر لا يوصف بالحركة وهو
ظاهر سواء جاز بقاء الصوت او لم يجز

او عوارضها المحال بعض الافاضل في هذه الرسالة او لكون كل واحد من المقولات
خلت صعوبة السعة والتأزم ط البطلان وان من طالع هذا المحال جميعا في العامة بلسوء فوق
ما لسد عطالوه محال الوجود في هذا العالم الكبير جميعا وعكن ان يحال ان الجسم يصور
الاصناف بكثرتها وسعاوت شوهه الى حصول لا ولكل سعاوت الذي هو الحكم
الملائم صحيح دون الاول قال بعض الاعاظم الحكم الثاني انتقاء عن صحيح لان الخط المستقيم
على السطح المستوي كان محيط الاسطوانة وكذا الخط المقوس وطرفه مسدود وهو مرتبها خط
مستقيم هندا وهو مثل هذا الخط طرفه بعض الاسطوانة الذي عاسه ان يكون منطبقا
على الخط الذي في السطح المستوي هو له وعلى هذه تسلم بعال الانحوزاه قال بعض الاعاظم
هذا ان استواء السطح المستدير بعد الانعصاف والسطح الاحراء واسعا في سمت
سمت فيتضح عدم السطح الاول معلم ان الاستدارة لازمة للسطح المستدير وكذا الاستدارة
السطح المسوي هو له الاسكان الاسود والاسفل يضعفان قال بعض الاعاظم ان كل بعض للشارح
ان يعول المراد ان عدم بعضا وجود من الهوى وصار الخط يسلزم عدم بعضا وعار
فيهما لان عدم بعضا والهوى مرتبطا يسلزم عدم تضاد العارض اما الاسطوانة
ه بهن الصورة فعلان كون الخط مسدس شاء وقت مستعيما او مسلزم كون الكلي
الواحد محلا للخط المستعيم وصف والخط المستدير وصف اخر جهدا وكلام بعض
منى على تخصيص هو لبعض الاعاظم من ان الاستدارة والاستعامة وصفان متضادان
يجوز زوال كل منهما للاخر هو له اعم اللون اعرض عليه بانه اذا كان اعم فهي ثابتة
في الكتعا المسوسة لم تكن من الكتعا الخمسة بالكلية لما عادلها واحدة بانه مبني وكذا

على ان اللون في جواص السطح والاشياء كون الكتعة مسوسة كون احدها بالكلية او الجزء
الكتعة الكروية لما عادلها الكتعة الخمسة المستعيم لما هو موقوف على ان الكتعة مخصصا بالكم
هو له بل يزيد توقف وجودها على عرض اخر قال الكل البعض فان ملكت لا شكل ان
وجود الطبيعة من فرد وعرض وجود ما من عرض اخر على اللزوم تقدم وجود
الطبيعة على نفسها بالتقدم وجود الطبيعة على وجود اخر امثل الاول الكلام بعد تم
وجود الاصناف على نفسها ملكت لم نعلم ان وجود طلب الطبيعة لطلب افراد هذا
وكيف ان يكون جزء الحشر هو اباطل لان الجزء يمنع لزوم توقف الشيء على نفسه هو له
ملكت ان الكلام في توقف وجود الطبيعة الخمسة قلت وكل البعض وكان علمك ان طالب
يتعلل الكلام الا طبيعة نوع الاصناف لكن لما امكن منع نوعيته الا تضاف وان الكلي قوله
ه معهوم جهدا لسم لجواز ان يكون عرضا طويل العشر الساعة وكذا ساعة طويل عام وكان
هو له ما ذكر من الساعة لا يعين الا عارض وكل البعض يمكن ان يعال بالكتاب مراتب
الاعداد عشرية مرتبة الاستعامي الاعشر ما السعة النهاية وهذا القدر يكفي في غرض الطالب
هو له ان يعلم الاستحالة بما التطبيق وروعلماه عال وكل البعض يمكن ان يعرا الاضافات
الاعاصلة بين الاسعة الاخرى كالمرتبة كرشاب لوكره وعكن ان يعتبر الاضافة بالسعة
الاضافة والاضافة الاضافة واضافة اضافة الاضافة وعلى هذا الى الغرض
ان الاضافات امور وجودية ولا شك في ترتب بعض الاضافات حصول السارح ان اسعة
لكل من الهوى وجودات اضافة واحدة من جملتها الموجودة المتربة اوالاضافات
هو له لعدم ان الكرة بهذا حصول الجزء لكل وكل البعض الاولى ان يعال هو حصول الجوهر
ه حرر بسلوك الجوهر الفرد وليس ان اوكد الحصول ذكره قد يكون بعد ذكر الجواز اذ سعدم

اوصاف واکتشاف ملاتعصابل نکشتی بجهاد ومدارسعه اخلاق